جهود ابن هشام (ت761) في تفسير القرآن من خلال كتابه مغني اللبيب

الأستاذ : مالك بوعمرة سونة
أستاذ في كلية الآدب و اللّغات
جامعة البليدة 2 – علي لونيسي

مدخل :

قد لا يتصور الباحث أنه سيعثر على كثير مما له ارتباط بالتفسير في مثل هذا كتاب "مغني اللبيب" المتعلق بعلم النحو تعلقا ظاهرا، لكن الأمر على العكس من ذلك تماما، وقد وجدت لابن هشام (ت**761**) ف آخر كتاب الحذف تنبيها مهما يبين فيه أنه وضع الكتاب لأهل التفسير والعربية جميعا، مقدما لأهل التفسير على أهل العربية في الذكر، قال فيه:

"الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه، هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو معمولا بدون عامل؛ نحو« **لَيَقُولُنَّ اللَّهُ**» **العنكبوت(61)** ونحو« **قَالُوا خَيْرًا** »**النحل(30)**، وأما قولهم في نحو« **سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ**» **النحل(81)**: إن التقدير: والبرد، ونحو« **وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ**» **الشعراء (22)**: إن التقدير: ولم تعبدني؛ ففضول في فن النحو، وإنما ذلك للمفسر ... ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جريا على عادتهم وأُنْشِدُ متمثلا:

وما أنا إلا من غزية : إن غوت غويت، وإن ترشد غزية أرشد

بل لأني وضعت الكتاب؛ لإفادة **متعاطي التفسير، والعربية جميعا** [1].

ومن أجل ذلك لم يكن غريبا أن يعتمد على عدد معتبر من الشواهد القرآنية، بل ويقدمها على غيرها من الشواهد، لأنها كلام فصل، لا مجال للشك فيها، وقد سلك في ذلك ثلاثة اتجاهات كالآتي:

أولا: آيات استشهد بها على تثبيت قاعدة متفق عليها.

ثانيا: آيات اتخذ منها أدلة على قاعدة ارتآها، وأراد أن يدعمها بدليل قرآني.

ثالثا: آيات أوضح ما دار حولها من نقاش وجدل.

ولم يكتف بذلك في التعامل مع الآيات المتواترة فحسب، بل حاول دائما- إزاء القراءات التي في ظاهرها خروج عن القواعد العربية-؛ توجيهها وتخريجها على وجه ترتضيه اللغة، ويقبله النحو، ولا يتجرأ عليها، فيصفها بالشذوذ، كما كان يفعل بعض النحاة[2]، ومن هذا المنطلق يمكن إبراز التساؤلات الآتية:

---

[1] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تح: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1 ،1999، 330/2.

[2] مقدمة تحقيق مغني اللبيب، بركات هبود: 22/1. بل لقد ذكر ابن هشام في باب الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها عن الشلوبين أنه حُكِيَ له أن نحويا من كبار طلبة الجزولي سئل عن إعراب كلالة من قوله تعالى« **وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ**» **النساء(12)**، فقال: أخبروني ما الكلالة؟ فقالوا له: الورثة إن لم يكن فيهم أب فما علا، ولا ابن فما سفل، فقال: فهي إذن تمييز. فقد بين أن هذا النحوي لم يكن على اطلاع بتفسير معنى الكلالة، وأن ذلك كان متعينا عليه حتى يتمكن من إعرابها إعرابا صحيحا، ولقد علق عليه بقوله" **وقد أصاب هذا النحوي في سؤاله**،- أي عن الكلالة لما كان معرفة المعنى أولى من مراعاة ما يقتضيه ظاهر الصناعة- **وأخطأ في جوابه**". المرجع السابق، 181/2.

هل قدم ابن هشام في صدد الاستشهاد على القواعد النحوية والإعرابية نظرات تفسيرية مهمة، أم اكتفى بالبحث النحوي الصرف؟ وهل كان يأخذ أقوال المفسرين مسلمة بلا نقاش أم كان يخضعها لميزان النقد والتمحيص؟ وهل يمكن لقارىء كتاب في النحو أن يعثر على تفسير مميز لآية من كتاب الله؟

كل هذه الأسئلة وغيرها سيجيب عليها المقال من خلال النقاط الآتية:

النقطة الأولى : التفسير من جهة الخلاف والتوجيه والترجيح.

1= تفسير للمعنى دون ذكر للخلاف.

في حديثه عن معاني "لو" ذكر أنها تفيد الإباحة إلا إذا دخلت عليها "لا" الناهية فإنها تنهى عن فعل الجميع، ومثّل لذلك بقوله تعالى « **وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا** » **الإنسان (24)** وقال: إذ المعنى: لا تطع أحدهما، فأيهما فعله فهو أحدهما[1].

وفي حديثه عن حيث ومعانيها نقل أنها قد تقع مفعولا به كما قال الفارسي(ت377) وجعل من ذلك قوله تعالى« **اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ**...» **الأنعام (124)** إذ المعنى: أنه تعالى، يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، لا شيئا في المكان[2].

وذكر معاني مختلفة لكلمة سواء في غير القرآن الكريم، وذكر أنها تأتي فيه بمعنى الوسط وبمعنى التام، فتُمَدُّ فيهما مع الفتح، نحو قوله تعالى« **فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ**» **الصافات (55)**[3].

وقال في قوله تعالى « **وَلَكِنْ لا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا** »**البقرة (235)** أي على سر، أي نكاح[4].

وفي معرض الكلام عن دخول اللام على قد في جواب القسم قال في قوله تعالى « **قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا**...» **يوسف (91)**: لقد فضلك علينا بالصبر وسيرة المحسنين[5].

وفي حديثه عن "ما" الاسمية والحرفية ذكر أنها قد تأتي للمبالغة، وقال: والأمر بمنزلته في: «**خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ**...» **الأنبياء (37)**، أي جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها[6].

وقال في الكلام عن التغليب: ومثله « **جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ**» **الشورى(11)** إلى أن قال: ومعنى" يذرؤكم فيه " يبثكم ويكثركم في هذا التدبير، وهو أن جعل للناس وللأنعام أزواجا حتى حصل بينهم التوالد، فجعل هذا التدبير، كالمنبع والمعدن للبث والتكثير...[7].

2= ذكر الخلاف في المعاني بغير توجيه ولا ترجيح.

لم أجد هذا له كثيرا في الكتاب، ولعل سبب ذلك تعرضه للتفسير بمناسبة البحث في المسائل النحوية التي غالبا ما تتنازع فيها الآراء، ولذلك لا يتعرض لبيان معنى الآية دون أن يكون لها تعلق بمبحث نحوي ولو كان ضعيفا، وقد وجدت له في هذا السياق

---

[1] مغني اللبيب:121/1.

[2] مغني اللبيب:213/1، وذكرها بشيء من التوجيه والشرح في 184/2.

[3] مغني اللبيب:226/1، وكلا من المعنيين – الوسط والتام – صالح لأن يحمل عليه معنى كلمة سواء في الآية محل التمثيل.

[4] وبذلك فسرها ابن السكيت في إصلاح المنطق، تح:أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4، 21/2، إلا أن الإمام ابن جرير الطبري فسرها بالزنا وقال "والعرب تسمي الجماع سرا لأن ذلك مما يكون بين الرجال والنساء في خفاء"، جامع البيان 278/4.

[5] مغني اللبيب، 273/1.

[6] مغني اللبيب: 429/1.

[7] مغني اللبيب: 375/2، وانظر أيضا: 267/1.

مواضع قليلة منها قوله تعالى على لسان نبي الله سليمان عليه السلام « **قَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي**» ص (**32**)، فقد ذكره في التمثيل لمجيء "عن" للاستعلاء، وقال بعده: أي قدمته عليه.

ثم ذكر فيها قولين آخرين:

الأول: أنها على بابها والمعنى منصرفا عن ذكر ربي.

الثاني: حكى الرماني(ت 384) عن أبي عبيدة(ت 210) أن أحببت من "أحب البعير إحبابا" إذا برك فلم يثر والمعنى: إني تثبطت عن ذكر ربي[1].

ونقل عن الكسائي(ت 189) أن أصل **ويك** من قول الشاعر:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قيل الفوارس : ويك عنتر، أقدم[2]

هو ويلك، ثم عرج إلى قوله« **وَيْ كَأَنَّ اللَّهَ**» **القصص(82)** فقال: وأما« **وَيْ كَأَنَّ اللَّهَ**» فقال أبو الحسن: أعجب لأن الله، وقال الخليل(ت170) "**وي**" وحدها و"**كأن**" للتّحقيق[3].

ومن المواضع القليلة التي يذكر فيها الخلاف في معاني الآية بغير توجيه أو ترجيح ما مثل به في دوران الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو خبرا أيهما يقدم وهو قوله تعالى« **فَصَبْرٌ جَمِيلٌ** » **يوسف** (**18- 83**) قال: أي شأني صبر جميل، أو صبر جميل أمثل من غيره إلى أن قال-وهو الشاهد- ومثله « **قُلْ لا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ**» **النور(53)** وذكر له ثلاث معان :

1 . المطلوب منكم طاعة معلومة لا يرتاب فيها، لا إيمان باللسان لا يواطئه القلب.

2 . عُرِف أنَّ طاعتكم بالقول دون الفعل.

3 . طاعة معروفة أمثل بكم، من هذه الأيمان الكاذبة[4].

3= ذكر الخلاف في المعاني بغير توجيه و لكن بترجيح .

وهذا أيضا يقل منه أيضا للعلة السابقة، وكله مذكور في فصل عقده للتدريبات على "ما" ومن ذلك: قوله تعالى« **مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ**» **المسد (02)**، فإن "ما" الأولى تحتمل النفي أي لم يغن، وتحتمل الاستفهامية فتكون مفعولا مطلقا، والتقدير أيَّ إغناء أغنى عنه ماله إلى أن قال: وأما« **وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى**» **الليل(11)** و« **مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ**» **الحاقة(29)**، ف"ما " فيهما محتملة للاستفهامية وللنافية، ويرجحها- أي النافية- تَعَيُّنُهَا في « **فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ...**» **الأحقاف (26)**.

والأرجح في« **وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ**» **البقرة (102)**أنها موصولة عطف على السحر، وقيل نافية فالوقف على السحر.

والأرجح في« **لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ**» **يس (06)** أنها النافية بدليل« **وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ**» **سبأ (44)** وتحتمل الموصولة.

والأظهر في « **فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَر**» **الحجر (94)**، المصدرية، وقيل: موصولة.

---

[1] مغني اللبيب 237/1، وقد يمكن أن يقال إنه يختار القول الأول لأنه جاء به كدليل أولا، ولأنه ذكر الأقوال الأخرى بصيغة لا جزم فيها.

[2] البيت لعنترة بن شداد العبسي، وهو من معلقته، ديوان عنترة، مطبعة الآداب ، بيروت، ط 14، 1993، ص 55.

[3] مغني اللبيب، 512/1.

[4] مغني اللبيب: 288/2.

وأما قوله تعالى« **فَقَلِيلا مَا يُؤْمِنُونَ**»**البقرة (88)** فما محتملة لثلاثة أوجه:

1 .أنها زائدة لتقوية الكلام، وقليل بمعنى النفي وليس القلة[1]، أو أنها لإفادة التقليل، مثلها في " أكلت أكلاً ما " فيكون تقليل بعد تقليل.

2 .أنها نافية، وقليلا نعت لمصدر محذوف أو لظرف محذوف، والتقدير: إيمانا قليلا أو زمنا قليلا، ويرده أن "ما" النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وهو في تقدير الظرف أسهل منه في تقدير المصدر لأنهم يتسعون في الأول ما لا يتسعون في الثاني.

3 .أنها مصدرية، والمعنى: لعنهم الله فأخروا قليلا إيمانهم، وقد أجازه ابن الحاجب ورجحه[2].

4= ذكر الخلاف في المعاني بتوجيه ولكن بغير ترجيح صريح [3].

في حديثه عن "لا" ومعانيها تعرض ل "لا" الزائدة لمجرد التوكيد و ل "لا" النافية، وذكر مجموعة شواهد اختلف فيها أزائدة هي أم نافية، وقال كما اختلف فيها في تلك الأبيات اختلف فيها في مواضع من التنزيل أحدها قوله تعالى:

« **لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ**» **القيامة(01)**، فقد قيل هي نافية لمتقدمٍ وهو إنكارهم البعث، وصح ذلك لأن القرآن كله كالسورة الواحدة ولهذا يُذكر الكلام في سورة ويُجاب عنه في أخرى.

وقيل إنها نافية لفعل" أقسم "، والمعنى أنه شيء يستحق إعضاما فوق الإقسام كما في قوله تعالى« **فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ**» **الواقعة (75)**.

وقيل بل هي زائدة تمهيدا وتوطئة لذكر الجواب والمعنى: لا أقسم بيوم القيامة لا يتركون سدى، ورُدَّ بقوله تعالى« **لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ** »**البلد (01)** فإن جوابه مثبت وهو قوله تعالى« **لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ** » **البلد (4)**.

وقيل إنها إنما زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام كقوله تعالى« **لِيَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ**» **الحديد (29)** ورُدَّ بأنها لا تزاد لذلك صدرا بل حشوا، لأن زيادة الشيء تفيد اطِّراحه، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به[4]، ولهذا جوز هؤلاء كونها زائدة في نحو« **فَلا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ**» **المعارج (40)**

و« **فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ**» **الواقعة(75)** لوقوعها بين الفاء و معطوفها بخلاف هذه[5].

وفي الباب نفسه تعرض إلى الخلاف في "ما" من قوله تعالى« **وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ**» **الأنعام (109)**[6] وما وما ينبني عليه من خلاف في معاني الآية الكريمة فقال:

قال قوم ممن فتح الهمزة منهم الخليل(ت 170) والفارسي(ت 377): لا زائدة، وإلا لكان عذرا للكفار[7]ورده الزجاج(ت 310) بأنها نافية في قراءة الكسر فيجب ذلك في قراءة الفتح[1].

---

[1]قال ابن منظور: وفي الحديث: أنه كان يقل اللغو أي لا يلغو أصلا؛ قال ابن الأثير: وهذا اللفظ يستعمل في نفي أصل الشيء كقوله تعالى: "**فقليلا ما يؤمنون**"، لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن على، ابن منظور الإفريقى، دار صادر، بيروت، ط3، 2004.

[2] مغني اللبيب، 451/1.

[3] إذ ربما فُسِّرَ بعض صنيعه على أنه ترجيح ضمني، كما في ذكره الرد على القول بأن لا زائدة دون ذكر الرد على القول بأنها نافية في المثال الآتي« **لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ**» **القيامة(01)**.

[4]بغض النظر عن المذهب الصحيح في تفسير هذه الآية الكريمة فإن هذه القاعدة في معاني النحو سند قوي جدا في اطراح القول بأنها زائدة.

[5]مغني اللبيب: 368/1.

[6]ينظر أيضا كلامه عند قوله تعالى « **قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا**» **الأنعام(151)**، المغني:370/1.

[7]ولأنها لو كانت نافية لكان في الكلام تأنيب للمؤمنين، إذ يصير المعنى: ما يدريكم أنهم لا يؤمنون إذا رأو الآيات.

وقال النحاس(ت 338) بنفيها أيضا وأنَّ المعطوف محذوف والتقدير: **أو أنها إذا جاءت ...**

وممن قال بنفيها أيضا الخليل وقال إنها هنا بمعنى" لعل " ورجحه الزجاج وقال إنهم أجمعوا عليه، ورده الفارسي بسبب عدم استقامة الكلام بين "لعل" التي تفيد التوقع والحكم بعدم إيمانهم في قراءة الكسر[2].

وأيدوا قول الخليل بأن معنى يشعركم قريب من معنى يدريكم، وكثيرا ما تأتي" لعل" بعد فعل الدراية، مثل قوله تعالى « **وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى**» عبس(3).

وقيل بأن المعنى: أنتم- أي المؤمنون- معذورون، لأنكم لا تعلمون ما سبق لهم به القضاء من أنهم لا يؤمنون حينئذ.

وقيل تقدير الكلام: لأنها إذا جاءت لا يؤمنون، أي: لأنهم لا يؤمنون امتنعنا عن المجيء بها، ومثله قوله تعالى« **وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الأَوَّلُونَ**» الإسراء (59).

وعلى ضوء الخلاف في كون "لا" زائدة أو نافية تعددت المعاني أيضا في قوله تعالى: « **وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ** » الأنبياء (95) وأنتجت التفاسير الآتية:

على أنها زائدة:

1 . ممتنع على أهل قرية قدرنا إهلاكهم أنهم يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة.

على أنها نافية:

2 . ممتنع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة.

3 . ممتنع عليهم قبول أعمالهم.

4 . والعمل الصالح حرام عليهم، وهذا على أن "حرام" خبر لمبتدأ محذوف[3].

وفي باب التدريبات على "ما" السابق الإشارة إليه قال:

وأما قوله تعالى« **مَكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ** » الأنعام(06) فما محتملة للموصوفة أي شيئا لم نمكنه لكم، وللمصدرية الظرفية، أي أن مدة تمكنهم أطول.

ووجه انتصابها في الاحتمال الأول على المصدر، وقيل على المفعول به على تضمين مكنا معنى أعطينا، و فيه تكلف[4].

وكأنه يختار القول الأول لأنه لم يعلق عليه بشيء.

5= ذكر الخلاف في المعاني بتوجيه و ترجيح .

في حديثه عن" لا " الناهية الجازمة، تعرض إلى الخلاف فيها من قوله تعالى « **وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً**» الأنفال (25) و قال إنه على قولين[5]:

---

[1] وهذا الرد لا يتجه، لأنه من المقرر في علوم القرآن أن القراءتين كالآيتين ولا تلازم بين معنى آية على قراءة ومعناها على قراءة أخرى، ينظر أحكام القرآن، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، تح: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي بيروت، 1985، 351/3.

[2] وقد سبق بيان ما في هذا التوجيه.

[3] مغني اللبيب: 372/1.

[4] مغني اللبيب: 451/1.

[5] مغني اللبيب: 365/1.

أحدهما: هي ناهية، والأصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة، لأنها مسببة عنه، والتوكيد بالنون واضح لاقترانه بحرف الطلب.

الثاني: هي نافية، ولها على هذا معنيان:

الجملة صفة لفتنة، والمعنى: اتقوا فتنة من صفاتها أنها لا تصيب الظالمين فقط، بل تصيب معهم غيرهم، فالتحذير للجميع، وقد ذكره الزمخشري(ت 538).

ومعنى آخر ذكره عن الزمخشري أيضا وهو أن الفعل جواب الأمر وحكم ابن هشام عليه بالفساد لأن المعنى يصبح حينئذ: فإنكم إن تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة، لكن بالرجوع إلى الكشاف نجد أن الزمخشري يقول الآتي:"لا يخلو من أن يكون جواباً للأمر، أو نهياً بعد أمر، أو صفة لفتنة، فإذا كان جواباً، فالمعنى إن إصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة ولكنها تعمكم، وهذا كما يحكى أن علماء بني إسرائيل نُهوا عن المنكر تعذيراً فعمهم الله بالعذاب"[1]

النقطة الثانية = المناقشات والجدل و الردود

إذا كان الأمر في أكثر الأمثلة السابقة عبارة عن ذكر للأقوال دون عزوها لأصحابها في الغالب مع أن جل المعزو إليهم من علماء اللغة لا من علماء التفسير، وبتوجيهات وترجيحات لا ترقى في الأغلب الأعم إلى مستوى المناقشة والردود؛ فإن ثمة جملة من الآيات القرآنية أظهر فيها ابن هشام مواقفه بصراحة مستعينا بالدليل الذي يقوي به رأيه حينا ويوهن به رأي مخالفه حينا آخر، أو يختار قول إمام من الأئمة في توجيه من التوجيهات النحوية التي ينبني عليها أثر في المعاني أو ردا من ردوده ويتبناها في كثير من الأحيان، بل تعدى الأمر لذكر تفاسير أئمة بعينهم وتضعيف ما ذهبوا إليه إلى غاية التمثيل بهم في التنكيت والتندر **كما سيظهر في النقطة الثانية من هذا الفرع**، وبيان ذلك يكون كالآتي:

1 – ذكر الآيات مع ما فيها من المناقشات والجدل:

إذا كان ابن هشام لا يتجرأ على وصف بعض الآيات التي فقدت شرط التواتر بالشذوذ ويوجهها

بما هو سائغ في اللغة، مقبول عند محققي النحاة؛ فمن الطبيعي أن يكون في التعامل مع الآيات المتواترة أكثر حزما وحسما، ولذلك لما تعرض إلى الكلام عن أوجه "ما " الاسمية ذكر أن من أقسامها أن تكون نكرة مضمنة معنى الحرف، وهي نوعان استفهامية وشرطية وقال إنه يجب حذف ألف "ما" الاستفهامية إذا جُرَّت، وإبقاء الفتحة دليلا عليها، للفرق بين الاستفهام في نحو« **فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ**» النمل(**35**) و« **لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ**» الصف(**2**) والخبر في نحو«... **لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**»النور(**14**) و« **وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ**» البقرة(**4**)، وربما تبعت الفتحةُ الألفَ في الحذف، وهو مخصوص بالشعر، وكما لا تحذف الألف في الخبر، لا تثبت في الاستفهام إلا في النادر من القراءة أو الضروري من الشعر، ولا يجوز حمل القراءة المتواترة عليه لضعفه، ولذلك رد الكِسائي(ت189) قول المفسرين في قوله تعالى « **قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ، بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي**» يس(**26-27**) إنها استفهامية، وقال إنما هي مصدرية[2].

---

[1] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تح: عادل عبد الموجود، و علي معوض و آخرون، مكتبة العبيكان ، الرياض، ط1، 1998، 571/2، ففي هذا النقل عن الزمخشري نظر، والله أعلم.

[2] مغني اللبيب: 430/1– 431.

ثم حمل على الزمخشري-مع استحسانه لكثير من آرائه واستشهاده بكثير من أقواله[1]- مبينا أنه متناقض في كلامه فقال:

"والعجب من الزمخشري إذ جوز كونها استفهامية مع رده على من قال في« **بِمَا أَغْوَيْتَنِي**» **الحجر(39)**:

إن المعنى: بأي شيء أغويتني، بأن إثبات الألف قليل شاذ، وأجاز هو وغيره أن تكون بمعنى الذي، وهو بعيد، لأن الذي غفر له هو الذنوب، ويبعد إرادة الاطلاع عليها، وإن غفرت ".

كما رد على الرازي(ت 604) ومن معه قائلا :

وقال جماعة منهم الإمام فخر الدين في « **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ**» **آل عمران(159)**، إنها للاستفهام التعجبي، أي: فبأي رحمة، ويرده ثبوت الألف وعدم اتجاه خفض رحمة حينئذ[2].

_ وعند بحثه لمعان "من" ذكر أنها في قوله تعالى« **يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ**» **الكهف(31)**[3] لبيان الجنس وأنكر قوم أنها كذلك وقالوا إنها للتبعيض ووجهوها توجيها فيه تكلف ثم قال:

وفي كتاب المصاحف لابن الأنباري (ت328) أن بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى« **وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا**» **الفتح(29)**، في الطعن على بعض الصحابة، والحق أن "من" فيها للتبيين لا للتبعيض، ومثله« **الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ، لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ**» آل عمران(172)، وكلهم محسن ومتق، و« **وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**» **المائدة (73)** وكلهم كفار[4].

_ وعند حديثه عن معان "مهما" نقل تعليق الزمخشري وإنكاره الشديد على من ظن أنها في قوله تعالى «**وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا**» **الأعراف(132)** بمعنى متى وهو قوله" هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في العربية، فيضعها في غير موضعها، ويظنها بمعنى متى، ويقول: مهما جئتني أعطيتك. وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربية، ثم يذهب فيفسر بها الآية فيلحد في آيات الله".

قال ابن هشام معقبا: والقول بذلك في الآية ممتنع، ولو صح ثبوته في غيرها، لتفسيرها بـ «**مِنْ آيَةٍ**»[5].

_ وعقد في فصل: "مزاعم حول الواو" مبحثا بين فيه أن الزمخشري قال إنها قد تخرج عن مطلق إفادة الجمع وتستعمل استعمال " أو" في إفادة الإباحة، وزعم أنه يقال" جالس الحسن وابن سيرين" أي أحدهما، وأنه لهذا قيل« **تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ**» **البقرة(196)** بعد ذكر ثلاثة وسبعة، لئلا يتوهم إرادة الإباحة[6]، ثم قال بعد ذلك" والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل " جالس الحسن وابن سيرين" كان أمرا بمجالسة كل منهما، وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو، والعطف بـ أو"[7].

---

[1] انظر على سبيل المثال لا الحصر: 138/2، 21/1، وقد قال ثمة" أما في مثل: "أما زيد فمنطلق" تفيد التوكيد، ثم قال: قالَ من ذكره، ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري". وقد رد عليه في مواطن كثيرة أيضا.

[2] مغني اللبيب: 431/1 ، وذكر في سبب عدم اتجاه ذلك تحريرات نحوية متعددة.

[3] محل الشاهد في غير الأولى فإنها للابتداء، وقيل زائدة. مغني اللبيب: 455/1 – 456.

[4] هذا المثال يظهر أن بعض القواعد النحوية التي قد تبدو قليلة النفع، قد يوصل سوء استعمالها إلى حد التحريف.

[5] مغني اللبيب: 469/1– 470.

[6] الكشاف: 405/1.

[7] مغني اللبيب: 498/1 – 499.

وقد أورد ابن هشام هذا المذهب— أعني نيابة الواو عن أو في إفادة الإباحة - في باب التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها[1]، وكان رده فيه أشد إذ قال معلقا على من قال به في قوله تعالى« **فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ** »النساء (**03**) "ولا يعرف ذلك أهل اللغة، وإنما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين"[2].

وفي الحديث عن "أَنَّ" المفتوحة المشددة قال إن الأصح أنها فرع عن إنّ المكسورة، ومن هنا صح للزمخشري أن "أنما" بالفتح تفيد الحصر مثل "إنما"، وقد اجتمعتا في قوله تعالى « **قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**»الأنبياء (**108**)، وذكر أن أبا حيان (ت745) قال إن الحصر لا يعرف إلا في إنما المكسورة وإنه شيء باطل انفرد به الزمخشري، ودليل بطلانه أنه في المثال المذكور يقتضي أنه لم يوح إليه غير التوحيد.

وأجاب ابن هشام على كلام أبي حيان بأن الحصر مقيد، إذ الخطاب مع المشركين، والمعنى: ما أوحي إلي في أمر الربوبية إلا التوحيد لا الإشراك، قال: وإلا ما يقول أبو حيان في نحو قوله تعالى « **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ**» آل عمران(**144**)، فإن ما للنفي وإلا للحصر قطعا، وليست صفته صلى الله عليه وسلم منحصرة في الرسالة، ولكن لما استعظموا موته جُعِلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك[3].

2 – الردود على بعض المفسرين.

لم تَخْلُ عناية ابن هشام بتقرير القواعد النحوية وتوجيهها دون النظر بعين النقد إلى بعض التفاسير اللغوية لاسيما إذا كانت مخالفة للوجه التفسيري الذي اتخذه شاهدا مقويا لمذهبه النحوي، وفي أحايين قليلة حتى وإن لم تكن معارضة له فإنه يتعرض لها من باب الاستطراد للفائدة، وفيما يأتي نماذج لبعض مواقفه وردوده على بعض اللغويين و المفسرين:

ـ في معرض ذكر ما ينبغي في شبه الجملة من متعلق رد على ابن عطية (ت542) زعمه أن "مستقرا" من قوله تعالى: «**فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ**» النمل(**40**) هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر هنا، وقال إن الصواب مع من ذهب إلى أن معنى هذا الاستقرار لا يراد به الوجود والحصول فحسب، بل يقصد به استقرار من نوع خاص وهو الثبات وعدم التحرك[4].

ـ وذكر في تقدير المتعلق أن الزمخشري قال في قوله تعالى« **أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ**» الزمر(**19**) إنهم جُعلوا في النار الآن، لتحقق الموعود به، قال: ولا يلزم ما ذكره، لأنه لا يمتنع تقدير المستقبل، ولكن ما ذكره أبلغ وأحسن[5].

وقد ذكر الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب في تحقيقه لمغني اللبيب، أنه لم يجد ما أورده ابن هشام عن الزمخشري في الكشاف ولا المفصل أيضا[6]. لكني وجدت الزمخشري يقول في الكشاف الآتي" **نزّل استحقاقهم العذاب وهم في الدنيا منزلة دخولهم النار، حتى نزّل اجتهاد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكده نفسه في دعائهم إلى الإيمان في منزلة إنقاذهم من النار**"[7] ، وحسب ما يفهم من هذا الكلام فإن ما ذكره ابن هشام عن الزمخشري في معنى هذه الآية ليس معدوما في تفسير

---

[1] مغني اللبيب: 335/2 – 336.

[2] وقد نقل توجيه ضعف ذلك عن أبي طاهر حمزة بن الحسين الأصفاني (360) في كتابه المسمى: " الرسالة المعربة عن شرف الإعراب " وهو توجيه جيد، والعجيب أنه نقل أيضا عن الزمخشري نفسه بيانا بديعا في بيان الفرق بين "الواو" و "أو" في هذا المثال، وهو يتعارض مع ما ذهب إليه في آية الصيام من سورة البقرة.

[3] مغني اللبيب: 90/2– 91.

[4] مغني اللبيب: 88/2، وقد رد على ابن عطية في موضع آخر ردا نحويا لا تنبني عليه فائدة في المعنى، وذلك في 152/2.

[5] مغني اللبيب: 91/2 .

[6] مغني اللبيب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآثار، الكويت ط1، 2000، ؟؟؟؟؟؟

[7] الكشاف: 298/5.

الكشاف فحسب، بل الموجود فيه ضده تماما إلا أن يكون الزمخشري قال هذا الكلام في غير الكشاف أو المفصل، فيبحث حينئذ عنه في مظانه، وينظر في أي وقت كان تأليفه له حتى يستأنس بأنه آخر ما استقر عليه قوله في الآية، إن كان له فيها رأيين متخالفين.

ـ وذكر في عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس أقوالا ثلاثة، الجواز مطلقا والمنع مطلقا، والجواز في الواو خاصة، وقال إن القول الثاني أضعف الثلاثة وقد لهج به الرازي (ت 604) في تفسيره [1].

بل ذكر أن الرازي احتج عليه بعض الحنفية على ضعف قول الشافعي بحل أكل متروك التسمية بقوله تعالى« **وَلا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ**» **الأنعام(121)** فقال الرازي بل هي دليل للشافعي لأنها ليست للعطف– على مذهبه لتخالفها بالاسمية والفعلية– ولا للاستئناف لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها فتعين كونها للحال، والمعنى لا تأكلوا منه حالة كونه فسقا، والفسق فسره الله بقوله« **أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ**» **الأنعام (145)**، ومفهومه كلوا منه عند ترك التسمية لأنه لم يسم عليه غير الله، وقد وافقه ابن هشام على هذا المذهب لكنه خالفه في التوجيه فقال: ولو أبطل العطف لتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر لكان صوابا.

ـ وفي الحديث عن حذف جملة جواب الشرط قال في قوله تعالى « **وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى**» **الرعد(31)** أي لما آمنوا به، بدليل« **وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ**» **الرعد(30)**، والنحويون يقدرون لكان هذا القرآن، وما قدرته أظهر[2].

وهو مناسب لما سيأتي من الكلام أيضا، فضلا عن أن التقدير الأول لا يفهم منه إلا مكانة القرآن وعظمته، وهي كذلك، لكن لا يبدو أنه المعنى المراد من بلاغة النظم القرآني المعجزة، إذ المراد الحديث عن كفر المشركين وعنادهم، وربما يسوغ أن يقدر التقديران معا فيصير المعنى: لكان هذا القرآن، ولما آمنوا به، والمعنى على ذلك أكثر وضوحا، لكن يبعده أن التقدير خروج عن الأصل، فيقتصر فيه على أقل ما يحقق الغرض.

ولم يمنع ابن هشام كون الطبري(ت310) إمام المفسرين وزعيمهم من أن يغلطه حيث قال في كلامه على حرف العطف "**ثم**": قال الطّبري في قوله تعالى: « **أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ**» **يونس(51)**، معناه أهنالك، وليست ثم التي تأتي للعطف، وهذا وهم، اشتبه عليه ثم المضمومة الثاء بالمفتوحتها[3].

ولم يتوقف به الأمر عند هذا الحد، بل عاود الحديث عنه في فصل" الأمور التي يحترز منها المعرب المبتدىء" ؟ وقد ذكر فيها مجموعة من الأخطاء على سبيل التنكيت والتندر.

منها على سبيل المثال قوله" قلت يوما: ترد الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام؛ خلافا للزمخشري؛ كقوله تعالى: «**وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ**» **الزمر(60)**، فقال بعض من حضر: هذه الواو في أولها؟"[4]، ولو جاءت الجملة الجملة الحالية بالواو لكان قال "**ووجوهم مسودة**". وقد وقفت له على أمثلة أخرى– رد فيها على طائفة من اللغويين والمفسرين– غير التي ذكر ومن ذلك: رده على ابن عقيل في معنى قوله تعالى« **هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا**» **البقرة (29)**[5]، ورده على

---

[1] مغني اللبيب: 2/133- 134.
[2] مغني اللبيب: 2/ 327.
[3] مغني اللبيب، 1/ 196.
[4] مغني اللبيب: 2/351.
[5] مغني اللبيب: 2/160.

على الزمخشري في معنى قوله تعالى« **وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ**» **الروم(23)** [1]، ورده على بعضهم في معنى قوله تعالى « **بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ كُفْرِهِمْ فَقَلِيلا مَا يُؤْمِنُونَ**» **البقرة(88)** [2]، و رده على الزمخشري أيضا في معنى قوله سبحانه: «**أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ**» **النساء(78)** [3]، ورده على بعضهم في معنى قوله تعالى « **عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلا**» **الإنسان(18)** [4].

3= رد التفاسير المتبادرة إلى الذهن.

بالنظر في كتاب المغني وتتبع الآيات التي تعرض مصنفه لتفسيرها وجدته يفسر بعض التفاسير برد المعاني المتبادرة إلى الذهن أول وهلة، أو يفسرها بما ليس بمشهور عند أكثر المفسرين، وقد ذكر جلها في باب الرد على بعض المعربين، و أذكر منها الآتي:

_ قوله تعالى« **يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ**» **البقرة(273)**، المتبادر فيه تعلق "من" بـ "أغنياء" لمجاورته له، ويفسده أنهم متى ظنهم ظان قد استغنوا من تعففهم علم أنهم فقراء من المال، فلا يكون جاهلا بحالهم، وإنما هي متعلقة بيحسب، وهي للتعليل[5].

_ قوله تعالى « **فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلا مَنِ اغْتَرَفَ غَرْفَةً بِيَدِهِ**» **البقرة(249)**. المتبادر فيه تعلق الاستثناء بالجملة الثانية[6]، وذلك فاسد؛ لاقتضائه أن من اغترف غرفة بيده ليس منه، وليس كذلك، بل ذلك مباح لهم، وإنما هو مستثنى من الأولى[7]، ووهم من جوز عكسه، وسوغ الفصل بالجملة الثانية أنه إذا ذكر أن الشارب ليس منه؛ اقتضى مفهومه أن « **مَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ**» **البقرة (249)** منه[8].

_ قوله تعالى« **فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ**» **المائدة(06)** .

المتبادر تعلق "إلى" بـ "اغسلوا"، وقد رده بعضهم بأن ما قبل الغاية لا بد أن يتكرر قبل الوصول إليها، تقول" ضربته إلى أن مات"، ويمتنع " قتلته إلى أن مات"، وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول إلى المرفق، لأن اليد شاملة لرؤوس الأنامل، والمناكب، وما بينهما، فالصواب تعلق إلى بأسقطوا محذوفا، ويستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل، لأن الإسقاط قام الإجماع على أنه ليس من الأنامل بل من المناكب، وقد انتهى إلى المرافق، والغالب أن ما بعد إلى يكون غير داخل بخلاف حتى، وإذا لم يدخل في الإسقاط بقي داخلا في المأمور بغسله[9].

_ قول بعضهم **في**" أحوى" من قوله تعالى« **فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى**» **الأعلى(05)**، إنه صفة لغثاء، وليس بصحيح إلا إذا فسر الحوى بالأسود من الجفاف واليبس، وأما إذا فسر بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الري، كما فسر« **مُدْهَامَّتَانِ**» **الرحمن(64)**، فجعله صفة لغثاء كجعل "قيما" صفة لـ"عوجا" وإنما الواجب أن تكون حالا من المرعى، وأخر لتناسب الفواصل[10].

---

[1] مغني اللبيب: 198/2.
[2] مغني اللبيب: 198/2.
[3] مغني اللبيب: 199/2.
[4] مغني اللبيب: 211/2.
[5] مغني اللبيب: 186/2.
[6] وهي قوله « **وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي** ».
[7] وهي قوله « **فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي** ».
[8] مغني اللبيب: 186/2، وينظر البحر المحيط، 274/2.
[9] مغني اللبيب: 186/2 .
[10] مغني اللبيب: 188/2، وهو في هذه الفقرة القصيرة يتعرض لتفسير آية من القرآن وبيان وجه تفسيري مغفول عنه في آية أخرى والإشارة إلى تفسير خاطىء لآية ثالثة.

ـ وذكر أن بعضهم قال في "جناتٌ" بالرفع في قوله تعالى« **وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٌ**» **الأنعام(99)**، إنه عطف على قنوان، وهذا يقتضي أن جنات الأعناب تخرج من طلع النخل، وإنما هو مبتدأ بتقدير: وهناك جنات، أو ولهم جنات[1].

ـ ورد على ابن السيد(ت 521) في قوله إن "من" في قوله تعالى« **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا**» **آل عمران(97)**، فاعل بالمصدر، بقوله: ويرده أن المعنى يصير حينئذ ولله على الناس أن يحج المستطيع، فيلزم الإثم الجميع إذا ما تخلف مستطيع عن الحج ... والمشهور فيها أنها بدل بعض من الناس، أو شرطية ويكون التقدير من استطاع فليحج[2].

ورد على المبرد (ت 286) في قوله: إن اسم-الله تعالى- في قوله سبحانه-« **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**» **الأنبياء(22)**، بدل من - آلهة-، لأن المعنى يصير حينئذ: " لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا"، وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وإنما المراد أن الفساد مترتب على تقدير التعدد مطلقا[3].

وقد ذكر في هذه الباب آيات كثيرة رادا تفاسيرها بالاعتماد على صحيح المعنى واللغة[4].

وأختم الكلام في هذا العنصر بشرط ذكره من شروط "أن" التفسيرية وهو أن يكون في الجملة التي تسبقها معنى القول، ومثّل له بقوله تعالى « **وَانْطَلَقَ الْمَلأ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا** » ص **(06)**، ثم وجّه الاستدلال به توجيها يدل على أن فيه معنى متوهما يسبق إلى الذهن أول وهلة وهو غير مراد فقال: إذ ليس المراد بالانطلاق المشي، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف عليه، بل الاستمرار على الشيء[5].

4 = رد معاني القراءات المختلفة

وذكر قراءات مختلفة في قوله تعالى« **وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ**» **يوسف(23)**، وذكر لكل قراءة معناها الموافق لها وذلك كالآتي[6]:

من قرأ بهاء مفتوحة، وياء ساكنة، وتاء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة فهو اسم فعل ماضي والمعنى: تهيأت لك، وقيل بل هو اسم فعل أمر بمعنى أقبل أو تعال فاللام للتبيين؛ أي إرادتي لك أو أقول لك.

---

[1] مغني اللبيب: 188/2.

[2] مغني اللبيب: 189/2.

[3] مغني اللبيب: 191/2.

[4] ومن ذلك قوله تعالى: « **وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي**» **مريم (5)**، 183/2.

وقوله سبحانه « **فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ**» **البقرة (260)**، 186/2.

وقوله عز وجل « **الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا، قَيِّمًا**» **الكهف(1-2)**، 187/2.

وقوله « **فَلَوْلا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً** » **الأحقاف (60)**، 190/2.

وقوله « **حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**» **النساء (60)**، 2 /190.

[5] مغني اللبيب: 79/1، وقد ذكر الزمخشري أكثر من معنى في تفسير كلمة "انطلق" و كلمة "امشوا" ولكن ذكر المعنى الحقيقي كأصل، الكشاف 244/5، وظاهر كلام ابن عاشور أنه يميل إلى الحقيقة ووجهه مع ذلك توجيها جيدا يتماشى وتضمينه معنى القول كما يشترط في أن التفسيرية، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، التحرير والتنوير: 210/23، وليس الغرض بيان المراد من الكلمة بقدر ما هو بيان تعرض كتاب في النحو إلى الخلاف في معنى تفسير آية قرآنية.

[6] مغني اللبيب: 336/1.

وأما من قرأ «هِئْتَ»، بجعل التاء ضمير المخاطب فمعناه تيسر انفرادها به، لا أنه قصدها، بدليل "راودته" ثم قال: فلا وجه لإنكار الفارسي(ت377) هذه القراءة مع ثبوتها واتجاهها[1].

النقطة الثالثة = ذكر فائدة في الآية تلزم من المعنى ومن الاستعمال القرآني للغة.

القرآن الكريم كاتب واسع المعاني غزير الفوائد، يفسره المفسرون واللغويون منذ قرون عديدة ومع ذلك ترك الأول للآخر منهم شيئا كثيرا، لكن ذلك لا يتصور في نصوص تدل على معاني الآيات، لأن احتمال غياب نص من كتاب أو سنة أو أثر عن المتقدمين احتمال ضعيف جدا إن لم يكن معدوما- وإن كان التأمل في النص الواحد قد يقود إلى فوائد متنوعة والناس فيه متفاوتون-، إنما يتصور في أحد شيئين: إما لغة يقود التفنن في استعمالها والاستفادة منها إلى استخراج المعاني الخفية في الآية القرآنية، أو عقل سليم يعمله صاحبه لاسيما في العلاقة بين أكثر من آية قرآنية.

فمن كانت له الآلية اللغوية الجيدة وكانت له القدرة على استغلالها وتوظيفها، وأعمل عقله في التدبر العميق لمعاني الألفاظ القرآنية فإنه سيقف على كثير مما لم يسبق إليه، وقد ذكر ابن هشام مجموعة معاني تعتبر لازمة لمعنى الآية أو قواعد استعمالها اللغوي في القرآن، وبيان ذلك كالآتي:

1 : فوائد في الآية تلزم المعنى .

في حديثه عن "لو" وما تفيده من المعاني، ذكر أنه إذا امتنع جوابها مع وجود الشرط فامتناعه مع عدمه يكون من باب أولى، وخرَّج على ذلك فوائد في مجموعة من الآيات منها[2] :-

قوله تعالى: « **وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ**» لقمان(**27**)، لأن العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تنفذ مع كثرة هذه الأمور، فلأن لا تنفذ مع قلتها وعدم بعضها أولى.

وقوله: « **وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ**» فاطر(**14**)، لأن عدم الاستجابة عند عدم السماع أولى.

وقوله: « **وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ**» الأنفال(**23**)، فإن التولي عند عدم الإسماع أولى.

وقوله: « **قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنْفَاقِ**» الإسراء(**100**)، فإن الإمساك عند عدم ذلك أولى.

و قال في قوله تعالى: « **وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ...**» النساء(**09**)[3] أي وليخش الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا ذرية ضعافا، لأن الخطاب للأوصياء وإنما يتوجه إليهم قبل الترك، لأنهم بعده أموات.

ومثله: «**لا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الأَلِيمَ**» الشعراء(**201**) أي حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها، لأن بعده «**فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ**»الشعراء(**202**)وإذا رأوه ثم جاءهم لم يكن مجيئه لهم بغتة وهم لا يشعرون.

و منه « **كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ**» البقرة (**180**) أي إذا قارب حضوره.

وقوله تعالى: « **وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ**» البقرة(**231**)، لأن بلوغ الأجل انقضاء العدة، وإنما الإمساك قبله.

---

[1] وقال في قوله تعالى« **وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا** »**البقرة(148)**، -بإضافة كل- إن المعنى أن الله مولٍّ كل ذي وجهة وجهته ، والضمير على هذا للتولية، مغني اللبيب: 331/1، وهذه القراءة لم أعثر عليها في النشر ولا في المحتسب.

[2] مغني اللبيب: 380/1.

[3] مغني اللبيب: 382/1- 383.

وفي كلامه عن أوجه "لما" وما تدخل عليه[1]، فرق بين منفيها ومنفي" لم" فقال إن منفي "لما" متوقع ثبوته، بخلاف منفي"لم"، ألا ترى أن معنى« **بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ**» ص(**08**)، أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع، ولذلك قال الزمخشري في قوله تعالى« **وَلَمَّا يَدْخُلِ الإيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ**» **الحجرات** (**14**): "ما" في "لما" من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد.

وعند تعرضه لحذف الصفة مثّل بمجموعة آيات يؤدي تقدير الصفة المحذوفة فيها إلى معنى إضافي لا يوجد بدونها، وإن كان يفهم من خلالها، وهي أربعة آيات كالآتي[2]:

قوله تعالى« **يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا**» **الكهف** (**79**) أي صالحة، لأن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة، فلا فائدة في ذكره حينئذ[3].

وقوله تعالى أيضا عن ريح عاد « **تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا**»**الأحقاف**(**25**) أي سلطت عليه، بدليل قوله في آية أخرى« **مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إلا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ**»، **الذاريات**(**42**).

وقوله سبحانه: « **قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ**» **البقرة** (**71**) أي الواضح، وإلا كان مفهومه كفرا[4]

وقوله تعالى: « **وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إلا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا**» **الزخرف**(**48**) أي أختها السابقة[5].

2= معاني الآيات تبعا لاستعمال قواعد القرآن اللغوية في الكلام.

ختم صاحب المغني مصنفه بذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية وضمنها إحدى عشرة قاعدة و الذي يتعلق بالمقصود منها اثنتان:

الأولى: **الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره**[6].

ومثل لها بأمثلة منها قوله تعالى« **وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**» **المائدة** (**06**) بكسر الأرجل، وذكر توجيها بديعا عن الزمخشري في سبب كسرها وهي مغسولة عطفا على الرؤوس وهي ممسوحة فقال: " قال الزمخشري: لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة- مع الوجه واليد- تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعا، فعطفت على الممسوح، لا لتمسح، ولكن لِيُنَبَّهَ على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها، وقيل" **إلى الكعبين**" فجيء بالغاية إماطة لظن من يظن أنها ممسوحة، لأن المسح لم تضرب له غاية في الشريعة".

الثانية: **أنهم يعبرون بالفعل على أمور**[7]

منها— فضلا على المشارفة التي ذكرها في باب لو وكرر أمثلتها هنا—:

---

[1] مغني اللبيب: 1/405– 406.

[2] مغني اللبيب: 2/299– 300.

[3] ولأنه لو كان الملك الظالم يأخذ السفينة الصالحة والمعيبة على حد سواء؛ ما كان في إعابة الخضر لتلك السفينة أي فائدة، ولكنه فعل ذلك لأن الملك لم يكن يأخذ المعيب من السفن.

[4] لأن مفهومه أن الذي جئت به من قبل ليس بحق بل هو باطل، والذي جاء به موسى من قبل ومن بعد هو الحق الصادق.

[5] دون أختها اللاحقة، لأنها إذا كانت أكبر من أختها السابقة واللاحقة، كانت اللاحقة أصغر منها وهذا يعارض معنى الآية.

[6] مغني اللبيب: 2/369.

[7] مغني اللبيب: 2/375.

1_ الإرادة، وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط، وذكر لها أمثلة كثيرة[1]، ومنها ما يكون بغير شرط، ومن أمثلته قوله تعالى« **وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ...**» **الأعراف(11)** قال: لأن "ثم" للترتيب، ولا يمكن-هنا- مع الحمل على الظاهر، فإذا حمل "خلقنا وصورنا" على إرادة الخلق والتصوير، لم يشكل.

2_ وفي كلامهم عكس هذا، وهو التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده، نحو قوله سبحانه وتعالى« **إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ...**» **النساء(150)** بدليل أنه قوبل بقوله سبحانه عز وجل« **وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ أُولَئِكَ سَوْفَ نُوتِيهِم أُجُورَهُم ...**» النساء **(152)**[2].

3_ و يطلقون الفعل على القدرة عليه، نحو« **كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ**» **الأنبياء(104)**، أي قادرين على الإعادة.

---

[1] منها قوله تعالى « **فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**» **النحل(98)**.

وقوله سبحانه « **إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا**» **المائدة(6)**، وقوله عز وجل « **إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**» **البقرة(47)**.

وقوله « **وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ**» **المائدة(42)**، وقوله « **وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ**» **النحل(126)**.

وقوله « **إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلا تَتَنَاجَوْا بِالإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ**» **المجادلة(9)**، وقوله « **إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً**» **المجادلة(12)**.

وقوله « **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ**» **الطلاق(1)**. ومن غير الشرط:

قوله تعالى « **فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ**» **الذاريات(35- 36)**.

وقوله « **وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا**» **الأعراف(4)**.

وقوله « **ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى**» **النجم(8)**.

[2] وبهذه القاعدة يندفع إشكال قد يثار في الآية وهو كيف يحاسبهم الله عن إرادتهم الفعل قبل إيقاعه، وليس من قبيل هذا المعنى قوله تعالى « **وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ**» **الحج(25)**، لأن إرادة الظلم في الحرم مؤاخذ عليها حتى قبل القيام بها، وقد قال السمين الحلبي "حكى الكسائي والفراء أنه قُرِيء « **يَرِدْ**» بفتح الياء. وقال الزمخشري: من الوُرُوْد ومعناه: مَنْ أتنفيه بإلحادٍ ظالماً"، وذكر أن العامة قرأته « **يُرِدْ**» بضم الياء من الإرادة، وأجاب على ذلك من أربعة أوجه أحسنها قوله " أن يُضَمَّنَ « **يُرِدْ** » معنى يتلبَّس، فلذلك تعدى بالباء أي : ومَنْ يتلَبَّسْ بإلحادٍ مُرِيْداً له". الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 260/8.

الخلاصة:

لقد كان الهدف الأكبر الذي يرمي إليه هذا المقال هو التنبيه إلى أن أهل اللغة اعتمدوا اعتمادا كبيرا على آيات القرآن الكريم وهم بصدد تقرير مسائل العربية ومباحثها، الشيء الذي جعل كثيرا منهم يُضَمِّن تآليفه تفسير قدر كبير من الآيات القرآنية، وهو أمر إن تتبعه متتبع فسيحصل من وراءه على تفاسير لغوية مميزة لبعض آيات القرآن الكريم، بعضها قد لا يمكن العثور عليه في التفاسير المعروفة حتى التي جعلت اللغة ركيزة من ركائزها، وسأضرب على هذا مثالا مثيرا للانتباه.

قد لا يتصور متصور أنه سيعثر في كتب الجاحظ (ت 255) على ما يمكن أن يعد تفسيرا للقرآن الكريم، اللهم إلا ما كان من جهة البلاغة والأسلوب، لكن الجاحظ جاء في كتاب البيان والتبين- وهو كتاب لغة بامتياز- بمعنى تفسيري يعز وجود مثله في كتب التفاسير، فقد ذهب إلى أن موسى عليه السلام كان فصيح اللسان لما أرسل إلى فرعون مع أن كثيرين يرون العكس، وجاء على ذلك بدليل يصعب رده جدا فقال:

" ومن الدليل على أن الله عز و جلَّ حلَّ تلك العقدة وأطلق ذلك التعقيد والحبسة قوله« **قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي، وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي، يَفْقَهُوا قَوْلِي، وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي، هَارُونَ أَخِي اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي، وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي**- إلى قوله - **قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى**» فلم تقع الاستجابة على شيء من دعائه دون شيء لعموم الخبر"[1].

وإذا ذهبنا نستقصي ذلك فسنجد الشيء الكثير، والمقصود بيان العلاقة الوثيقة بين علم تفسير القرآن الكريم وعلوم اللغة العربية الشريفة.

[1] البيان والتبين: 1/.8

المراجع :

1- أحكام القرآن، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، تح: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي بيروت، 1985.
2-إصلاح المنطق، يعقوب بن إسحاق ابن السكيت، تح:أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط.4
3-البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، .2000
4- البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الشهير بالجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2003.
5- تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، .1984
6-جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1،2001 م.
7- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
8-ديوان عنترة، مطبعة الآداب ، بيروت، ط 14، .1993
9-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض وآخرون، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1998.
10-لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن على، ابن منظور الإفريقى، دار صادر، بيروت، ط3، 2004.
11-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تح: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1 ،.1999
12-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآثار، الكويت ط1، .2000
13- مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 2000.